

<p>معهد 2 مارس 1934 بدقاش 4 آداب نظام جديد الأستاذ : نزار المستوري</p>	<p>الفرض التأليفي الثالث في التاريخ والجغرافيا</p>	<p>إختبار التاريخ مسي 2008 مدة الإنجاز : 3 ساعات</p>
--	--	--

أطرق حسب إختيارك أحد الموضوعين التاليين

الموضوع - مقال : سعت السلطة التونسية الناشئة منذ فجر الإستقلال إلى إرساء أسس دولة وطنية حديثة ،  
بيّن ذلك مبرزاً مظاهر تحديث المجتمع التونسي.

الموضوع : شرح وثائق تطور النظام السياسي و الإقتصادي التونسي

الوثيقة الأولى : من رسالة أحمد التليلي (الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأسبق) الى بورقيبة في  
1966/1/25

... "هل كان من الضروري ... اللجوء إلى طرق ولى زمانها ... و هل كان من الضروري التدخل في الشؤون الداخلية للمنظمات الوطنية التي ساهمت في بناء نظام الحكم لإفراغها من أي مضمون ؟ ... فالديمقراطية أخذة في التقلص ... إن بإمكانكم ... البدء بتهوئة النظام ، و ذلك بالسماح للتيارات الفكرية بالتعبير عن نفسها و للكفاءات بالظهور في حرية و هكذا تستطيعون عبر مراحل متدرجة بناء ديمقراطية حقيقية توفر الاستقرار للبلاد " ...  
المصدر أحمد التليلي : رسائل الى بورقيبة - تونس ، جانفي 1966 المطابع المتحدة تعريب : الهادي التيمومي

الوثيقة الثانية : التعديل الدستوري 19 مارس 1975

تم الفصل 40 من الدستور بالفقرة التالية : " و بصفة إستثنائية و اعتباراً للخدمات الجليلة التي قدمها المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة للشعب التونسي إذ حرره من رقية الإستعمار و جعل منه أمة موحدة و دولة مستقلة عصرية كاملة السيادة يعلن مجلس الأمة (مجلس النواب ) بإسناد رئاسة الجمهورية مدى الحياة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة"  
نقحت الفقرة الثانية من الفصل 51 كما يلي : " عند شغور منصب رئاسة الجمهورية لسبب الوفاة أو الإستقالة أو العجز التام يتولى فوراً الوزير الأول مهام رئاسة الدولة لما بقي من المدة النيابية الجارية لمجلس الأمة" ....  
المصدر : الرائد الرسمي عدد 19 الصادر في مارس 1975

الوثيقة الثالثة : تطور السياسة التنموية التونسية  
... "فقد كانت الطريق مرسوم أمامنا ... عندما أحرزنا الإستقلال في سنة 1956 ... و في ذلك الوقت ، كانت أبعاد التخلف و الضعف العام للإقتصاد و إنعدام الهياكل الضرورية و أكثر من ذلك كان العزم



السياسي على التعجيل بتطور المجتمع التونسي ، كل هذه العوامل اضطرت الدولة ... إلى الانفراد تقريبا بممارسة مسؤولية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و كان من نتيجة ذلك أن غزت الدولة الحياة الاقتصادية و سيطرت عليها بصورة شاملة... وبذلك برزت الى الوجود بيروقراطية (رتابة/روتين) اقتصادية جديدة انتشرت على أوسع نطاق و خنقت من حولها كل القوى النشيطة و كل المواهب القادرة على الخلق و الابتكار .

كل ذلك أدى بنا منذ بداية السبعينات إلى مراجعة دور الدولة و إلى تعديل تدخلها ... في اتجاه يزيد إقحام القطاع الخاص ...

و لهذه الأسباب ، عمدنا الى تعديل توزيع الاستثمارات بين الدولة و المؤسسات العمومية ، و المشاريع الخاصة ، بطريقة تساعدنا على إقحام جميع العاملين الإقتصاديين في مساعي التنمية" ...

المصدر : الهادي نويرة - الطريق الى الانماء بواسطة التشاور ، محاضرة ألقاها بفرنسا في

1976/4/26

نشریات كتابة الدولة للاعلام تونس 1976 المطبعة الرسمية ص 15-16-21

الوثيقة الرابعة : بين الاشتراكية و التحررية

... "هل كانت حكومة (السيد مزالي) (الوزير الأول التونسي 1980-1986)) إشتراكية ؟ أم تحررية ؟ أم مزيجا من الاثنين ... المهم هو أن (المزالية) ليست بالتحررية في مفهومها العصري فلا النسبة المرتفعة لتدخل الدولة في الأنشطة الإقتصادية (33% من جملة الميزانية حتى سنة 1986) و لا تواصل الجمود الإداري و لا تحجر النظام السلطوي - بالرغم من بعض الانفراج السياسي (بروز 3 أحزاب معارضة لأول مرة) و لا تحسن العلاقات مع النقابات في بداية الثمانينات - لا شيء من ذلك يساعد في الحقيقة على إقامة مناخ ملائم و موات لدم التحررية الاقتصادية في تونس " ...

المصدر : الشاذلي العياري (وزير أسبق) التجربة الاقتصادية في تونس : الواقع و الآفاق  
مقالة نشرت بمجلة المغرب ، عدد 141 - 3 مارس 1992

اشرح الوثائق مستعينا بالأسئلة التالية:

- 1- ادرس تطور النظام السياسي التونسي بالاعتماد على الوثائق.
- 2- بين تجارب التنمية الإقتصادية التي اعتمدت بتونس بعد الاستقلال إنطلاقا من الوثائق

إسناد الأعداد : (12ن توزع حسب محاور الإهتمام + 6ن للتخطيط و تنظيم الأفكار + 2ن للغة)